بالوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل بالمحامد
الجميلة من الافعال العظام وغيره من محاسن الاخلاق ومحاسن
الاخلاق وامثلته ايضا الوصف المذكور يكون في مقابلة النعمة ظاهرا
فقد يكون وقد لا يكون وايضا اشترط كون ذلك
الوصف على
ليس خطأ واضحا لانه اذا عرى عن مطابقة
الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح لم يكن محامد حقيقة بل اكاذيب
وسخرية لا يقال فقد اعتبر في الحد فعل الجنان والاركان ايضا
لانا نقول كلاهما واحد منهما كما اشرنا اليه شرط لكون فعل اللسان
حمدا وليس كل منهما جزءا منه ولا جزءا له ثم الجميل ان تناول
الاختياري والغير كالقدرة مثلا كان المحمود مدحا للمدح والمحمود
عليه اذ يقال مدحت القدرة على صنائعها ولا يقال حمدت على
ذلك وان اختص بالاختياري وحده من زمان لا يكون موصوفا
بصفة الذاتية ج ١ ا و قد يجاب بانه متناول لهما معا
لكنه محمود به ولا بد هنا من اعتبار قيد زائد وهو ان يكون
ذلك الوصف بازاء امر اختياري يكون المحمود عليه من نعمة
او غيرها فالمدح بالجميل على المختار دون المدح الذي يجوز
ان يكون المدوح عليه كالممدوح به ما ليس اختياريا
فانه قبيح اذا وصف المعظم بالشجاعة والذرية الجليلة مثلا
لا جزء الفاعل كانت الشجاعة محمودا بها والانعام محمودا
واما اذا لم يكن الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه
فلا تكون الشجاعة من حيث انها كما في الوصف بها كلها محمودا

بجاهر من حيث قيامها بمحلها كانت محمودا عليه
فهنا بالاعتبار والمدح ايضا يقال وصف به
شجاعا ومنهم من منع صحة المدح بما ليس اختياريا وجعل مثل
اللون مضمرا لا يمدح به واما الوصف بصباحة الخدود شاهد
الدل فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل باق بل لانه
على الافعال الجميلة
اللسان وحده
تصريح بانهم من لفظ الوصف بل اذا قلت وصفت
فلانا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان واعلم ان القول المصنف
ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال وظهر بهذا
فلا بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار
الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما مر
وقد يكون بالفعل وهذا اقرب لان الافعال التي هي آثار
الشجاعة تدل عليه دلالة عقلية وطبيعية لا يتوقف فيها
تخلف بخلاف الاقوال فانه دلالة عليها وضعية اصطلاحية
قد يتخلف مضامينها ومن هذا القبيل حمد الله تعالى
وثنائه على ذاته وذلك انه تعالى حاز بسط بساط الوجود
على ممكنات لا تحصى ووضع عليه موائد كرمه التي لا تنتهي
فقد كشف عن صفاته الكمالية واظهرها بدلالة الصنعية
الفعلية عرفنا عليه فان كل ذرة من ذرات الوجود
تدل على جمالها ولا يتصور في العبارات شيء من الدلالات
ومن ثم قال عليه الصلوة والسلام لا احصي ثناء عليك

فعين يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني فانه قيل اي المعتبر في اللازم ان
كان جميع اللوازم فقد سقط منع الملازمة وان كان اللوازم البينة فكذلك يسقط
لانها ايضا غير متناهية لوجهين الاول ان لكل شيء لازما بينا فقد سلب الغير
المطلق عنده وذلك للازم شيء ملزوما ايضا لازم بين وهكذا الى ما لا نهاية له الثاني
ان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك اللازم اما قريب اي اي بلا واسطة او بعيد
وح يجب انتهاؤه الى القريب والا كان بينه وبين ملزومه وسائط غير متناهية
فلكل شيء لازم قريب وذلك اللازم ايضا لازم قريب وهلم جرا وكل لازم قريب
فهو من كلية فكل ملزوم لوازم بينة غير متناهية فان قلت الحاصل عاية في
هذا اي في استدلالكم انما هو عدم تناهي اللوازم البينة بالنظر الى الحجر فان اللازم
القريب بين بحد الشيء دون الشيء لا محض الذي هو الشيء المعتبر في الملازمة لا التزام
فلنا المعتبر فيه عندكم هو الشيء الحجر وما من اعتباركم فيه سلب الغير
وما شك انه من بالنظر الى الحجر فقط وقيل ان يقول انما لا نعتبره بناء على انه
لا بد بين الشيء المحض ولو حمل فيه على اعتبار الحجر لكفانا في اثبات لا
تناهي اللوازم البينة ما تقدم من انه لا شيء يلزم انه ليس كل واحد من اغياره
الا محض كما سيجيء جوابه ان يقال كل لازم قريب بين عنده بالنظر
الى محض كما سيجيء عليه الجواب كذلك اللازم الشيء من الطرفين
بواسطة او بغير واسطة لا شبهة في جواز جزء سلسلة اللزوم في اللوازم
المتناهية الى ثلاثة في الدليل الثاني واما اللوازم المتناهية المذكورة في الدليل
الاول وهو ان الاستلزام ملزوم لسلب مطلق الغير عنده وهذا السلب ايضا
ملزوم لسلب ذلك المطلق عنده وهكذا فليس يجوز فيها عود السلسلة لان
السلب الاول لا يدخل فيه او السلب الثاني يدخل فيه متغايران والسلب
الثالث يدخل فيه مع السلب الاول فهو مغاير لكل واحد من السلبين السابقين

وبالجملة

وبالجملة كل سلب يعتبر في مرتبة فهو مغاير لكل واحد مما تقدم من ملزومه
فلا يتصور هيهنا عود اصلا فالجواب الكامل هو ما قيل لكن اللازم البين للشيء
البين لشيء لا يجب ان يكون لازما بينا لذلك الشيء فان اللازم الاول متوسط
بينهما وهو ظاهر في البين بالمعنى الاخص فلا تناف اذا كان تصور مع تصور
كافيا في الجزم باللزوم بينهما وكان تصور مع تصور ح كاف في الجزم باللزوم
بينهما لم يلزم ان يكون تصور مع تصور ح كافيا في الجزم باللزوم بينهما وربما
يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ما لزوم ج اب بل يقول ربما كان
اللازم الثاني لازما بينا للاول وكان لازما للمتصور كافيا في الجزم المذكور
المذكورة على ما يظهر بادنى تامل واما البين بالمعنى الاخص فيجب فيه ان يكون
اللازم البين للازم البين للشيء لازما بينا لذلك الشيء اذ لا يعني باللازم هيهنا
الا ما يكون تصوره تصورا للمتصور فاذا تصور الشيء تصور لازمه واذا تصور
لازمه تصور لازم لازمه فيكون فهم لازمه ايضا لازما يفهم ذلك الشيء ويمكن
ان يقال ان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا
والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الثاني فلا يلزم عدم تناهي
اللوازم السلبية لشيء واحد والكلام غير على ان التمسك لصحة هذا نقض
اجمالي بالتمسك به الغزالي فانه صرح بتسلسل استلزام الملازمة الا التزامية
اذ لو تحققت لكانت النقط واحدة والحركات غير متناهية والتالي باطل من البطلان
والملازمة ممنوعة بدون ما ذكره بل نقول لم لا يجوز ان يتمسك به لدفع انه لا يكون
فهم شيء من الاشياء لان المطلق الالتزامي ما يكون فهمه لازما لفهم المسمى
فلو كان لكل شيء لوازم غير متناهية عند المعلم امتنع فهم لا ستلزامه
فهم ما لا نهاية له دفعة واحدة وكذا ان نورد ذلك النقض على سبيل التفصيل
فنقول ان اراد باعتبار الملازمة الالتزامية تحققها كان اللازم من دليله

الاول مقصود والمتوسط لا يلزم تصور اللازم

الزاما والاعرف واجب التقديم في نظر المعلم تمرين
ترقيا من الاسهل الاقرب الى الاصعب الابعد ومن
هنا يعلم ان تقديم الجنس على الفصل اذا كان قريبا
لا يجعل الحد ناقصا كما توهم كثيرون بل يخرجه عما هو الاليق
الذي يجب رعايته للمعية السهولة في التحصيل ومنه يقول
وفيه ما عرفت على ما ذكره من ان العام انما يكون اعرف واكثر
وجودا في العقل اذا كان ذاتيا للخاص المتصور بالكنه والجنس
ليس ذاتيا للفصل كما مر وقد يقال العام اكثر فردا
فيكون الاحساس او فكره وفيه انه المرتب على الاستعداد
الحاصل من الاحساسات المتعلقة بجزئياته اقرب فيكون
اعرف وهذا جار في الذاتي والعرضي اذا كان ذاتيه محسوسة
تمت الكتابة